الهدف ١٥: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الغاية ١٥-٧: اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار بها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء

المؤشر ١٥-٧-١: نسبة الأحياء البرية المتجر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع

المعلومات المؤسسية

المنظمة/ المنظمات:

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)

المفاهيم والتعاريف

فريف:

تعتبر حصة كل إتجار في الحياة البرية غير قانونية

الأساس المنطقي:

هناك أكثر من 35000 نوع تحت الحماية الدولية، لذلك من المستحيل مراقبة جميع أعمال الصيد غير المشروع. غير أن الاتجار غير المشروع هي مؤشر غير مباشر على الصيد غير المشروع. تمثل مضبوطات الحياة البرية أمثلة ملموسة عن التجارة غير المشروعة، ولكن نسبة الجريمة الشاملة التي تمثلها في الأحياء البرية غير معروفة ومتغيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد الأنواع التي تخضع للحماية الدولية لا يزال يتنامى. إن التجارة الدولية القانونية في الأنواع المحمية، بحكم تعريفها، يتم احتجازها بنسبة 100٪ في قاعدة البيانات التجارية لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرّضة للانقراض CITES، والتي تحتوي الآن على أكثر من 16 مليون سجل تجاري في الأنواع المدرجة في لائحة اتفاقية الاتجار الدولي CITES. ولإثبات بيانات التجارة غير المشروعة في مؤشر كامل، يتم تقدير نسبة المضبوطات المجمعة في إجمالي التجارة. ويتم تفسير الزيادة في حصة الاتجار غير المشروع بالحيوانات البرية على أنها مؤشر سلبي، وانخفاضها كمؤشر إيجابي.

لأن الاتجار بالأحياء البرية غير المشروعة تمثل الآلاف من المنتجات المتميزة، فإن وسيلة التجميع ضرورية. لا تمثل قيمة التجارة القانونية قيمة السوق السوداء الحقيقية للبنود المضبوطة، ولا القيمة الحقيقية للشحنات القانونية، لأنها مشتقة من مصدر سوق واحد (LEMIS). ومع ذلك، فإنها تقدم وسيلة منطقية وثابتة للتجمع على عكس المنتجات.

المفاهيم:

"كل اتجار في الحياة البرية" هو مجموع قيم التجارة القانونية وغير القانونية

"التجارة القانونية" هي مجموع قيمة جميع الشحنات التي تمت وفقاً لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES)، باستخدام تصاريح وشهادات صالحة من CITES.

"الاتجار غير المشروع" هو مجموع قيمة جميع العينات الواردة في قائمة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض/ المدرجة.

التعليقات والقيود:

إن المضبوطات هي مؤشر غير مكتمل للاتجار، وتخضع لتقلبات كبيرة. التغطية العالمية غير متوفرة حالياً، رغم أن 120 بلدا ممثلة في قاعدة البيانات الحالية. نظرًا لأن المؤشر يبحث في العلاقة بين قيمتين، فقد تكون التغييرات في العلاقة بسبب التغيرات في أي من القيمتين.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

تستمد قيمة وحدة المنتجات من الأنواع من المتوسط المرجح للأسعار المعلنة للواردات القانونية لوحدات منتجات الأنواع المتماثلة، على النحو المستمد من نظام الولايات المتحدة لرصد الإنفاذ والمعلومات عن نظام الأسماك والحياة البرية.

إن قيمة التجارة القانونية هي مجموع جميع وحدات المنتجات من الأنواع الموثقة في تصاريح تصدير اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض كما هو مذكور في تقاريرها السنوية، وهي تساوي أسعار وحدات منتجات الأنواع على النحو المحدد أعلاه.

إن قيمة التجارة غير المشروعة هي مجموع جميع وحدات منتجات الأنواع الموثقة في قاعدة بيانات WISE الخاصة بالمصادرة في العالم والتي تضاعف أسعار وحدة منتجات الأنواع على النحو المحدد أعلاه.

المؤشر هو قيمة التجارة غير المشروعة / (قيمة التجارة القانونية + قيمة التجارة غير المشروعة)

التفصيل:

عندما تتوفر بيانات المصدر، يمكن تقسيم البيانات على المستوى الوطني. كشكل من أشكال البيانات التجارية، لا تنطبق قضايا الجنس، والعمر، وحالة الإعاقة.

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

بالنظر إلى عدد المنتجات وتقلبات هذه الأسواق، لا توجد حاليًا آلية لإدراج البيانات الناقصة.

- على المستويين الإقليمي والعالمي

على النحو الوارد أعلاه

المجاميع الإقليمية:

البيانات الوطنية تضاف.

مصادر التفاوت:

الرقم العالمي هو إجمالي الأرقام الوطنية المقدمة من البلدان.

مصادر البيانات

الوصف:

يتم الإبلاغ عن بيانات التجارة القانونية سنوياً من قبل الأطراف في الاتفاقية الدولية للاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرّضة للانقراض CITES والمخزنة في قاعدة بيانات التجارة في CITES، التي يديرها المركز العالمي لرصد الحفظ في كامبريدج.

وقد جمعت البيانات التجارية غير المشروعة المكتشفة من عدد من المصادر وجمعت في قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "World WISE". سيتم ملء قاعدة البيانات هذه، اعتبارًا من 2017، مع بيانات من تقرير الإبلاغ عن التجارة غير المشروعة السنوي الجديد.

كما يتم تقديم بيانات أسعار منظمة LEMIS الأمريكية للأنواع المدرجة في الاتفاقية الدولية للاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرّضة للانقراض إلى المركز العالمي لرصد حفظ البيئة – برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP-WCMC ضمن التقرير السنوي للولايات المتحدة إلى اتفاقية CITES.

عملية الجمع:

ومن الضروري إجراء بعض التعديلات / المصادقة بين البلدان، لكن القواعد الموحدة للتجارة القانونية للأحياء البرية قد تطورت منذ عام 1975. إن الحقول الأساسية اللازمة للمؤشر العالمي (الأنواع، والمنتجات،

والوحدة) ثابتة وموجودة في كل عملية ضبط. وتعتبر بعض عمليات تحويل الوحدات (كتحويل الميغاطون إلى المتر المكعب للأخشاب) ضرورية لبعض المنتجات. بالنسبة للعديد من السلع، على سبيل المثال الاتجار بالحيوانات الحية والطرائد، من الممكن أن يتم تجميعها على أساس "الأفراد ككل". ومع ذلك، للقيام بعمليات تفصيل إقليمية أو وطنية، تكون البيانات عن مصدر الشحنة ضرورية (حيث أن تأثير الصيد غير المشروع يتعلق ببلد المصدر، وليس بلد الاستيلاء)، وهذه البيانات غير متوفرة لكل عملية ضبط.

توافر البيانات

60

الجدول الزمني

جمع البيانات:

يجب أن تتوفر الشريحة الأولى من البيانات من تقرير التجارة غير المشروعة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.

إصدار البيانات:

بحاجة للتحديد

الجهات المزوّدة بالبيانات

هيئة إدارة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرّضة للانقراض CITES لكل بلد

الجهات المجمّعة للبيانات

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)
والمركز العالمي لرصد حفظ البيئة – برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP-WCMC

المراجع

دليل الموارد الموحّدة:

www.unodc.org

المراجع:

http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/wildlife/Methodological_Annex_final.pdf

http://trade.cites.org/cites_trade_guidelines/en-CITES_Trade_Database_Guide.pd